قراءات

ألذهب الأزرق

حميد الموسوي

اكثر من خمسة عشر الف شخص من السياسين والخبراء والمهندسين والفنيين من مختلف ارجاء العالم ضمهم المنتدى العالمي للمياه في اسطنبول، الجميع حذروا من الممارسات والسلوكيات غير المنطقية التي تأخذ بالحسبان العواقب، وان زيادة الطلب على المياه الى مالا نهاية امر مكلف خاصة في الظروف الحالية التي تشهد ازمات مالية ومناخية مستعصية، وعدم الاخذ بعين الاعتبار احتساب كلفة وكميات المياه الافتراضية التي تستخدم في انتاج مواد تحتاج كميات كبيرة من المياه مثل الحبوب بصورة عامة وخاصة القمح والرز والتي تحتاج مليارات الامتار المكعبة من المياه.

العراق شارك بوفد ترأسه فخامة السيد رئيس الجمهورية وضم السيد وزير والموارد المائية والعديد من المسؤولين والخبراء الفنيين في هذا الشأن حيث قدم ورقة عراقية تدعو الى توقيع اتفاقية بين الدول المتشاركة بنهري دجلة والفرات لضمان حصة عادلة من المياه.

والحقيقة ان امر المياه يستحق كل هذه الاهمية وخاصة بالنسبة للعراق الذي يعد بلد مصب اذ يحصل العراق على مياهه من نهري دجلة والفرات واللذان ينبعان من الاراضي التركية ليصبا في شط العرب. ومع امتداد مساحة الاراضي العراقية المتنوعة بين جبال وسهول وهضاب وصحارى والتي تعتمد على المتبقي من هذين النهرين بعد احتجاز تركيا النصيب الاعظم من مياههما، واحتجاز سوريا النسبة الاكبر من مياه نهر الفرات، ومع شحة الامطار وقلة العيون والمياه الجوفية مع ذلك كله لم يشهد العراق منذ عقود معالجات جادة لمسألة المياه حتى عند حدوث الازمات الفعلية كالتي حصلت في سبعينات القرن الماضي وادت الى جفاف شبه تام في نهر الفرات اللهمّ عدا حصول بعض الحلول الآنية والمؤقتة. اكثر المياه تذهب هباءاً يحملها شط العرب الى الخليج لقلة السدود التي ربما لاتزيد على الثلاثة وقلة المنخفضات الصناعية والطبيعية التي تقوم بدور خزن الفائض من النهرين، والقسم الاخر من المياه يهدر في عمليات الارواء والسقي البدائية التي ماتزال تستخدم في سقي البساتين والحقول والمزارع الممتدة على السهول والصحارى، كما يهدر المتبقي نتيجة تلف شبكات المياه التي مضت على انشائها عشرات السنين دون تجديد او صيانة، ويضاف الى عوامل الهدر الآنفة هدر الاستخدام السيء للمياه في المصانع والمعامل والبيوت.

خبراء البيئة والمختصون بشأن المياه يؤكدون على ان الارض مقبلة على مواسم جفاف وتصحر وشحة غير مسبوقة بالمياه بسبب تغير الظروف المناخية بشكل عام، ودول المنابع مستمرة باتخاذ الاجراءات الاحترازية المتمثلة بانشاء السدود لحجز اكبر كمية ممكنة من المياه واقامة الصهاريج والخزانات العملاقة لخزن الفائض منها فما الذي اعددناه لهذه الازمة ونحن دولة مصب؟!.

لاشك ولا ريب ان المسؤولين ادرى واعلم بحجم المشكلة، وان ذوي الاختصاص يمتلكون الكثير من التصورات والحلول لكن عوامل كثيرة لعبت دورا في تلكؤ وتأخير تنفيذ تلك التصورات والحلول.

ان العلاقات التركية العراقية كانت ومازالت وستبقى علاقات جوار نموذجية لم تعكر صفوها شائبة برغم تغيير الظروف السياسية والاقتصادية وتعاقب الانظمة والحكومات في كلا البلدين الم يكن من المفروض اقامة معاهدة دائمة قائمة على منافع متبادلة مستندة الى المواثيق الدولية في تقاسم المياه، وتوسيع وتمتين التعاون الاقتصادي والثقافي والسياحي بين البلدين والاستفادة من الخبرات التركية في كل المجالات؟.

هل خصصت السلطات المتعاقبة ربع ما خصصته للانتاج الحربي والتصنيع العسكري ليصرف على تطوير مشاريع الري والسقي الحديث واقامة السدود والصهاريج والخزانات الاحتياطية. بدل ان يصرف على تجفيف الاهوار والقنوات التي تصب فيها والقضاء على الثروة السمكية والطيور فيها؟ هل فكرت الحكومات السابقة والحديثة بتجديد شبكات نقل المياه الى المدن والبيوت والمعامل والمصانع؟.

كم نحن بحاجة لحملات توعية وتثقيف على كل المستويات من اجل الاستخدام الامثل لنعمة المياه النقية ونحن نرى ما تصرفه بعض البلدان من مبالغ ضخمة من اجل تحلية مياه البحار؟!.

في.. الرأي والرأي الآخر

بقلم: خوشابا سولاقا

ان فلسفة او منطق الرأي والرأي الاخر في الحياة بكل مجالاتها المتنوعة لا تختلف بشيء عن فلسفة الشيء ونقيضه اي فلسفة السبب والنتيجة وفلسفة صراع الاضداد او المتناقضات في عملية التطور والتكوين لكنية وطبيعة الاشياء المادية، لان وجود اي طرف من الاطراف المكونة لهذه الفلسفات مرتبط ارتباطا عضويا وجدليا بوجود الطرف الاخر منها، وبغياب اي طرف من هذه الاطراف يعني غياب الاخر وانعدامه، وفي وجود هذا الطرف يتواجد الطرف الاخر، ان وجود الطرفين معا يجسدان الوجود الكلي المادي والروحي لفعل هذه الفلسفات ومنطقها في الحياة الانسانية في اي زمان ومكان. لذلك يكون الامر طبيعي في العمل الفكري والعمل السياسي ان تظهر اراء متعددة ومختلفة ومتناقضة الى حد كبير احيانا وتتداخل اطرافها وامتداداتها الفكرية والفلسفية والسياسية نظريا احيانا وعمليا وتطبيقيا في احيان اخرى في جوانب ومجالات متعددة من عملية تقدم وتطور الحياة الانسانية في كل جوانبها، وتتقاطع وتتعارض في جوانب ونواح كثيرة اخرى، الا ان ايا منهما لا يلغي وجود الاخر، بل على العكس من ذلك يعززه ويقويه. ان فلسفة الرأي والرأي الاخر فلسفة جدلية حيث الرأي يولد الرأي الاخر الذي يختلف عنه او حتى يناقضه في الشكل والمضمون والاتجاه، وهكذا يدخل الرأيان في صراع التحاور والاخذ والرد من اجل تهذيب الفروقات وتضييق هوة الاختلاف بينهما ومن ثم صياغة الرأي الجامع المشترك لمضمون وشكل الرأيين الذي يكتب له البقاء والاستمرار عمليا على ساحة الحياة. هكذا هي طبيعة وسنة الحياة الصحيحة والسليمة، حيث لابد ان يكون هناك تحاور وتناقض، تجاذب وتنافر، تعارض وتطابق، بين الاراء والافكار المختلفة، الا انها تكون قادرة على التعايش والتفاعل مع بعضها البعض من خلال ما موجود في ذات الوقت من المشتركات الكثيرة بينها على ساحة الحياة الانسانية في مختلف الحقول الفكرية والفلسفية والسياسية والاجتماعية انطلاقا من فكرة نسبية الحقيقة وليس هناك حقيقة مطلقة، اي ان كل فكرة او رأي يمتلك جزءا من الحقيقة وليس الحقيقة كلها

إنّ فلسفة الرأي والرأي الاخر فلسفة جدلية حيث الرأي يولد الرأي الآخر الذي يختلف عنه أو حتى يناقضه في الشكل والمضمون والإتجاه، وهكذا يدخل الرأيان في صراع التحاور والأخذ والرد من أجل تهذيب الفروقات وتضييق هوة الإختلاف بينهما ومن ثم صياغة الرأي الجامع المشترك لمضمون وشكل الرأيين الذي يكتب له البقاء والإستمرار عمليا على ساحة الحياة.

وعليه فان الجمع بين اجزاء الحقيقة من خلال الحوار والنقاش والتوافق العقلاني والمنطق لما يتواجد من اجزاء الحقيقة النسبية في الافكار والاراء المتعددة يتم التوصل الى اكبر نسبة من الحقيقة المطلقة التي اختلفت وتعددت الاراء حولها في الموضوع المعني وبالتالي لا يصح الا الصحيح من الافكار والاراء ولا يسود ويبقى الا ما يتفاعل ويتجاوب مع متطلبات واقع الحياة بشكل عملي وايجابي وينسجم مع تطلعات وطموحات الانسان، بالتأكيد ان مثل هذا الرأي يكتب له البقاء لما يمتلكه من عناصر القوة والقدرة على التنافس والاستمرار، اي بعبارة اخرى البقاء للاصلح والاقوى. عليه فان على الانسان السياسي المثقف ان يؤمن بالصراع الفكري والحوار الديمقراطي بين الاراء المتعددة في الحياة السياسية والاجتماعية على مستوى الحزب الواحد او على مستوى الاحزاب المتعددة في المجتمع من اجل الوصول الى ما هو اصلح للوطن والشعب والمجتمع الانساني، وذلك لا يمكن ان يحصل من فرد او حزب سياسي اذا لا يمتلك الايمان بحرية الرأي والرأي الاخر في عملية الصراع الفكري وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة، وان يكون ذلك معتقدا ايديولوجيا وممارسة عملية حياتية وليس شعارا اعلاميا موقتا لتحقيق اهداف سياسية مرحلية حزبية ضيقة واحيانا شخصية على حساب المصالح الوطنية العليا كما هو الحال في العراق منذ سقوط النظام الديكتاتوري السابق حيث لا نجد من النخب السياسية المتصارعة على المناصب والكراسي الا خيبة امل كبيرة وسيادة الفوضى وانعدام الامن والامان في البلاد وتدني مستوى الخدمات التي تمس حياة المواطن وتوسع قاعدة طبقة تجار الحروب والقطط السمان من خلال نهب وسرقة المال العام في وضح النهار دون ان يرف للدولة جفن او دون ان تقول لهم على عيونكم الواسعة والمفتوحة على نهب قوت الشعب حاجب.. سبحان الله على هذه الفرصة الذهبية التي قد لا تتكرر في الحياة الا مرة واحدة لهؤلاء الشواذ..!!. ان الاختلاف في الرأي لا يعني ابدا الوصول الى القطيعة وتهميش او الغاء رأي على حساب الرأي الاخر، وتطابق الاراء لا يعني بالضرورة اتحادها او اندماجها في كيان واحد. بل الحالتان تعنيان امكانية التعايش السلمي والتفاعل النسبي بين الاراء المختلفة بقدر ما يوجد من المشتركات الفاعلة بينها. فالهدف هو تقليص هوة الاختلاف بين الاراء وتوسيع ما يمتن قاعدة المشتركات الايجابية الفاعلة بينها، على ان يكون الحوار الفكري الصريح والصادق هو الوسيلة وبناء قناعة مشتركة جامعة للقناعات المتعارضة والمختلفة المتعددة هي الغاية النبيلة المطلوب تحقيقها. ان الحياة الديمقراطية والممارسات الديمقراطية بين اعضاء وقيادات الكيانات والنخب السياسية والثقافية والاجتماعية هي التي تضمن استمرار تلك الكيانات والنخب ونموها وتطورها تصاعديا من احسن الى الافضل. والديمقراطية هنا تعني تعدد الاراء والافكار ودخولها في صراع فكري من خلال الحوارات من اجل الوصول الى صيغة مشتركة مثلى تؤهلها على التعايش والتفاعل الايجابي. والديمقراطية سوف تغيب ولا يظهر لها وجود على الساحة السياسية وسوف لا يكون لها اي وجود عملي فاعل في ظل غياب تعدد الافكار والاراء عن الساحة، اي بعبارة ادق غياب الصراع الفكري من خلال تحاور الاراء المتعددة والمختلفة عن الساحة السياسية.

هذا التقليد العملي الديمقراطي سائد في حياة الكيانات التي تؤمن بالديمقراطية وحوار الاراء المتعددة المختلفة مهما كان مستوى الاختلاف او التعارض بينها، وبالتالي يؤدي هذا التقليد الى بناء نظام سياسي ديمقراطي يقود بناء دولة عصرية حديثة تكون في فلسفتها لحرية الفرد وحقوق الانسان قيمة عليا وكبيرة وتشكل في النهاية معيارا لمستوى الممارسة الديمقراطية للنظام السياسي والدولة، كما هو الحال في البلدان المتقدمة في اوربا واميركا الشمالية وبعض بلدان شرق وجنوب شرق آسيا واستراليا، وغياب او ضعف هذا التقليد يقود الى ظهور نظام سياسي ديكتاتوري واستبدادي قمعي يتخذ من العنف وسيلة للتصدي على كل ما يعانيه من المصاعب والمشاكل المختلفة، وبالتالي قيام سلطة الدولة الديكتاتورية لا يكون فيها لحرية الفرد وحقوق الانسان اي وجود على ارض الواقع، كما هو الحال في معظم ان لم نقل جميع بلدان العالم الثالث والرابع حسب تصنيف نظام العولمة الجديد.

ان حرية الرأي لافراد المجتمع من خلال تعدد الاراء وقبولها لبعضها البعض على الساحة السياسية والاجتماعية، والتعايش السلمي بينها دون اللجوء الى التصفيات الجسدية ووسائل العنف لتسوية الحسابات فيما بينها هي الكفيلة لوحدها لبناء عالم جديد حر قائم على اساس حرية الفرد في المجتمع وحقوق الانسان واحترام انسانية الانسان هي الغاية الاسمى في نضال البشرية من اجل البقاء الافضل والانقى للكائن البشري الذي لا يسمو عليه اي كائن اخر في هذا الوجود اللامتناهي. يجب ان يكون الانسان هو الغاية والوسيلة في تحقيق حياة انسانية افضل يعمها الحب والخير والسلام الدائم.

ألسادة المحترمون... إعادة النظر بالدستور.. اولاً

ادورد ميرزا

بداية يجب ان نقر على ان العهد السابق الذي حكم العراق لم يكن موفقا في علاقاته مع دول الجوار ايران والكويت حيث كان من الممكن تلافي كل المشكلات والعمل على حلها بشتى الطرق وذلك لتجنيب دول المنطقة وشعوبها الحروب والمآسي، كما نقر ايضا بان تضييقه الخناق على قوى عراقية ممثلة لبعض المكونات والتي حاولت الحصول على بعض من حقوقها لم يكن مبررا وهذا بالطبع ادى الى وصفه بالعهد الدكتاتوري، ولكن للحقيقة وبشهادة رجال القانون فان الدستور العراقي لم يكن ما يشير في بنوده الى اي شكل من اشكال التغليب او التقسيم، ومهما يكن فان مناخ العراق قد تغير بالكامل وان معرفة حقيقة الأسباب التي ادت الى ذلك ستبقى لغزا الى زمن ليس بالقريب، هناك من قال بانه لو كان نظام صدام قد عالج كل هذه الأمور لما تغير شئ في مناخ العراق.

اعود الى موضوعي، فعهد حكم نظام صدام قد انتهى حيث تم وصفه بالعهد الدكتاتوري، ودخلنا في حكم عهد جديد وصفه البعض من العراقيين بالعهد الطائفي، وقد اعده معوقا صلدا امام تقدمهم نحو التمدن وحجر عثرة امام تطورهم الحضاري.

ان النظام الجديد كما ظهر للعراقيين قد اتسم بالطائفية وكان بعيدا كل البعد عن مفهوم المواطنة والمساواة والعدالة والتحضر والديمقراطية، وكشاهد اول على ذلك ما حصل من سيطرة وطغيان الفكر الديني الطائفي "المسيس" واكرر المسيس على وعي الناس مما ادى الى ظهور عناصر متطرفة صنفت البشر الى طوائف ومذاهب كافرة وآخرى مؤمنة، وليس على اساس النزاهة والكفاءة والوطنية، فقد ادى ذلك بالعراقيين للنظر الى موضوع تحرير العراق وبناء الديمقراطية على انه اقصر طريق للسيطرة على السلطة وبالتالي نهب ثروة العراق، والشاهد الثاني وهو الأخطر هو "الدستور الملغوم" الذي خطط له مسبقا وبنوايا غير وطنية وقد طرحوه للاستفتاء بشكل اوحى للكثيرين على انه دستور ديمقراطي يخدم مصالح العراقيين جميعا، وما زال الجدل حوله لأنه كما يعتقد الكثير من العراقيين يساهم في ترسيخ العداء الطائفي والقومي ويبقي على استمرار الصراعات.

اني ارى ان استقرار العراق وطمأنة شعبه يكمن في اعادة النظر بكافة القوانين والتعليمات والخطب التي تشجع على الفرز الطائفي او القومي، ابتداءا بما ورد في بنود "الدستور" التي تدعو الى التغليب الديني او القومي بمنح امتيازات لجهة دون اخرى من خلال المحاصصة او التقسيم، ان الغاء العبارات التي تثير الشكوك والحقد والكراهية والتمييز الطائفي او القومي او الديني وكل ما يشير الى المحاصصة الحزبية والغاء الآخر هو من الامور الملحة لتحقيق استقرار العراق، ويجب الاعلان عنها ليطلع عليها العراقيون، ان هذا الاجراء الديمقراطي والنزيه من شأنه ان يلغي كل التقولات والشكوك حول مصداقية سلطة المالكي في الحكومة الحالية للسير بالمصالحة الى امام لبناء العراق الجديد.

ان الشجاعة التي اقدمت عليها حكومة السيد المالكي بدعوته للمصالحة مع من لم يشارك في قتل العراقيين من اعضاء حزب البعث الذين اجرموا بحق المواطنين او من العناصر الارهابية كتنظيم القاعدة والجهات التي تسانده، مطالبة ايضا بان لا تستبعد الأخرين والذين تلطخت اياديهم بقتل العراقيين بعد 2003.

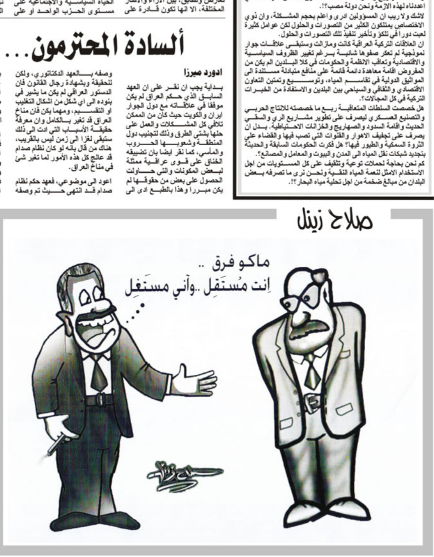ان البدء بتنظيف العراق من كل الأحزاب الطائفية وميليشياتها التي عبثت بالعراق ومحاسبة كل الذين ساهموا في قتل العراقيين ونهب المال العام، انه الاجراء الوطني الوحيد الذي سيقف العراقيون معه وتأييده الى آخر الطريق ، اما اطلاق التصريحات هنا وهناك سواء من المحسوبين على السلطة الحاكمة او خارجها بما يعرقل او يفرغ مشروع المصالحة هذا من محتواه الوطني، فانه محاولة الابقاء على تسلط العقلية الطائفية والعنصرية المتخلفة وعلى السيد المالكي اثبات تصديه لهؤلاء والاعلان عن دعم الداعين لاعادة النظر بالدستور والقوانين التي اعقبته لغربلتها من كل ما من شأنه ان يحدث شرخا في تماسك المجتمع العراقي، ان ما يتمناه العراقيون من قادتهم اليوم هو الثبات على المصالحة والمصداقية والتعاون مع كل المكونات والقوى السياسية والدينية لتوفير الأمن والخدمات التي هم بامس الحاجة اليها، وقاعدة عفى الله عما سلف ينتظرها العراقيون ويجب ان تسود، قد يكون من المفيد ان اذكر بان ثمة بين بعثيي عهد صدام الكثير من الايادي البيضاء، والكثير ممن لم يكونوا راضين عن سياسات صدام حسين، وكل دعوة حوار لا تميز بين هذا الطيف الكبير وبين تلك الحقنة من القتلة والجلادين واللصوص سيكون بمثابة مضيعة لجهود المصالحة المنشودة. نعيد الى الذاكرة ان بريمر ومن تعاون معه لم ينصفوا العراقيون لا بل ان ما وضعوه من قوانين ظاهرها خدمة العراق ولكن باطنها هو تخريب وتقسيم العراق، ان العراق الجديد لا يمكن ان تحكمه طائفة معينة او حزب واحد، ولا يمكن لأي جهة ان تنفرد بوزارة معينة لتنفيذ اهدافها وترسيخ طقوسها، كما ان العراق الجديد لن يسمح لأحد ان ينصب نفسه واليا او اميرا او حاكما يحاسب الأخرين، ان من يحاسب المسيئين والفاسدين في العراق الجديد هو القضاء فقط، وقضاؤنا المستقل لديه الحنكة والقانون العادل وهو الوحيد المخول لمحاسبة كل من اساء لشعب العراق سواء الذين عملوا مع سلطة النظام السابق او من يعمل مع سلطة النظام الجديد، هكذا ارى العدالة.ان الشعب العراقي الذي عبثت بعقليته الحزبية الشمولية، وبعد ان عانى من الترهيب والتهميش والقتل علي يد المجموعات الطائفية والعنصرية طيلة فترة تأسيس دولته العصرية، فانه بحاجة اليوم الى اعادة تأهيل ليعود الى المجتمع الدولي المتحضر متعافيا من كل هذه الأمراض، وهذا لن يتحقق الا بوجود حكومة وطنية تعمل وفق ايدلوجية حضارية تحترم حقوق الانسان مهما كان لونه او دينه او قوميته، هذه الحكومة هي فقط القادرة على انقاذ شعب العراق من مخاطر الطائفية والقومية العنصرية الى شاطئ الأمان والوحدة والسلام الاجتماعي، ان التأريخ مليئ بمثل هذه التجارب التي مرت على الشعوب، وجنوب افريقيا والهند وقادتهم ولسن منديلا والمهاتما غاندي خير شاهد على ذلك، ان الحضارة الانسانية لن تترحم من خان شعبه او قسمه الى اديان وطوائف وقوميات متقاتلة، ان ابناءنا وبناتنا ونساءنا على اختلاف انتماءاتهم الدينية والقومية امانة في اعناق السلطة الحاكمة اليوم وعلى عاتقهم تقع مسؤولية القضاء على الثقافة الظلامية المتخلفة والتي لا تؤمن بالحرية ولا بالتسامح والتقارب الانساني بين المكونات.